مسار سياسة الادماج الفرنسية في الجزائر١٨٣٠-١٩٠٠

(دراسة تاريخية)

اسامة صاحب منعم أناس حمزة الجيلاوي

مركز بابل للدراسات الحضارية/جامعة بابل كلية التربية الاساسية والتاريخية /جامعة بابل

History-Osama@yahoo.com

الخلاصة

كان لطول المدة الزمنية التي استمر فيها الاحتلال الفرنسي للجزائر واضحاً في تنوع واختلاف الوسائل السياسية التي استخدمتها فرنسا منذ عام ١٨٣٠ لبسط سيطرتها على الجزائر، ومنها سياسة "الادماج" أي لجعل الجزائر جزءاً متمماً لفرنسا، تنتظم وتتبع الحكومة المركزية في باريس متناسين الاختلاف الجوهري بين الشعبين، فكان مصير تلك السياسة الفشل على الرغم من ضخامة الجهود المبذولة بين عامي١٨٣٠-١٩٠٠.

الكلمات المفتاحية:الادماج، سياسة، الجزائر، الجمهورية الثالثة، المستوطنين

Abstract

It was the length of during which the French Algeria lasted a clear impact on the diversity and different political methods used by France since 1830 . To extend its control over Algeria, incloding the integration policy which made Algeria on integral part of France . organized and follow the central government in Paris , forgetting that the essential difference between the two peoples , was the fate of that policy failure in spite of the magnitude of the efforts made between 1830-1900.

Keywords: Integration , politics , Algeria , the third Republic, the sttlers.

المقدمة

كان لطول المدة الزمنية التي رسم فيها الاحتلال الفرنسي للجزائر أثراً واضحاً في تنوع واختلاف السبل السياسية التي استخدمتها فرنسا لبسط سيطرتها على ذلك البلد العربي المسلم على سعته الجغرافية وتنوعه السكاني، ومن تلك الاساليب السياسية كانت سياسة "الادماج"، أي جعل الجزائر جزءاً متمم لفرنسا كباقي المقاطعات الفرنسية التي تنتظم وتتبع الحكومة المركزية في باريس متناسين ذلك الاختلاف الجوهري بين الشعبين الجزائري والفرنسي في عوامل الدين والتاريخ والتقاليد واللغة وغيرها، تلك المحاولة الفرنسية لم تظهر الا عند تولي الاشتراكيين الحكم في باريس عام ١٨٤٨ للاستفادة الاقتصادية القصوى من احتلالهم الجزائر لتكون الاخيرة ميداناً لتزويد المواد الاولية لفرنسا، فضلاً عن كونها سوقاً خاضعة لها ايضاً، ذلك اذا أضفنا حل مشكلة البطالة في فرنسا بتشغيل اليد العاملة الفرنسية في الجزائر عبر تزويدهم بالملكيات الزراعية ودعمهم بكل الوسائل الاقتصادية المتاحة.

تبلورت سياسة الادماج بصورة رسمية عند مجيء حكومة الجمهورية الثالثة للحكم في فرنسا عام ١٨٧٠ التي سنت التشريعات القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والتعليمية، في محاولة لتحقيق تلك السياسة على ارض الواقع والتي كانت مصدر امتعاض ليس الجزائريين فقط بل حتى المستوطنين الفرنسين والاوربيين في الجزائر الذين اضحى لهم ثقلهم وأخذوا يطالبون باريس بالحكم الذاتي مع ابقاء التبعية لفرنسا.

ولهذا كان مصير تلك السياسة الفشل، ولعل احد اسباب فشلها هو استحالة دمج شعب له مقوماته بشعب اخر يختلف عنه جذرياً والتغاضي عن كل ارثه التاريخي والديني والثقافي. ومعاملة افراد شعبه كمواطنين من الدرجة الثانية.

تكون البحث الذي جاء تحت عنوان "مسار سياسة الادماج الفرنسية ١٨٣٠-١٩٠٠" (دراسة تاريخية)، من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة ضمت أهم النتائج التي توصل اليها البحث، تطرق المبحث الاول الى وضع الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي عام ١٨٣٠ ، وتبعيتها الاسمية للدولة العثمانية، فضلاً عن ايضاح أهم دوافع الاحتلال الفرنسي للجزائر، أما المبحث الثاني فقد استعرض نشأة فكرة الادماج في السياسة الفرنسية إزاء الجزائر من خلال ايضاح نمط السياسة المتبع بين عامي ١٨٣٠-١٨٤٨، ثم التطرق الى اسباب تنامي فكرة الادماج في عهد الجمهورية الثانية ١٨٤٨-١٨٥٢، كما استعرض اهم الاساليب السياسية التي اتبعها الامبراطور نابليون الثالث ازاء الجزائر، في حين ركز المبحث الثالث على كيفية تصاعد سياسة الادماج الفرنسية وبلوغها الذروة خلال عهد الجمهورية الثالثة ١٨٤٠-١٨٧٠ إلا انها سرعان ما انهارت وفشلت في نهاية القرن التاسع عشر بالرغم من كل الجهود الضخمة التي بذلتها تلك الحكومة .

اسهمت عدد من المصادر والمراجع العربية والمترجمة بتزويد البحث بالمادة التاريخية الرصينة سيما كتاب شارل روبير اجيرون "تاريخ الجزائر المعاصرة"، و كتاب صلاح العقاد "محاضرات عن تطور السياسة الفرنسية في الجزائر".

المبحث الاول/ الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي عام ١٨٣٠

اولاً: الجزائر العثمانية قبيل عام ١٨٣٠

من المعروف ان الجزائر كانت تعد ولاية عثمانية منذ عام ١٥١٨، لاسيما بعد دعوة اهلها لتدخل العثمانيين في الجزائر لصد اعتداء الاسبان المتكرر بعد استقرار الحكم لهم في اسبانيا وملاحقة مسلمي الاندلس في الشمال الافريقي، وكاد الامر يتم لهم في افريقيا لولا تدخل الاخويين التركيين عروج وخير الدين[١] بربوسا، وبعد تعيين خير الدين بربوسا اميراً للأمراء (بايلرباي) عام ١٥١٩ اصبحت الجزائر احدى الولايات الساحلية للدولة العثمانية، واصبح لبايلرباي الجزائر بمقتضى هذا التعيين حق التصرف المطلق في الجزائر، مع الاشراف على اقليمي تونس وطرابلس بعد طرد الاسبان منها، وبذلك تأسست الجزائر الحديثة التي لعبت دوراً بارزاً في حوض البحر المتوسط منذ بداية القرن السادس عشر الى القرن التاسع عشر، حيث تعاقبت على نظام الحكم عدة انظمة سياسية عبر مدد تاريخية محددة، وهي مرحلة البايلرات (١٥١٨-١٥٨٧)، الباشوات (١٥٨٧-١٦٥٩)، الاغوات (١٦٥٩-١٦٧١) الدايات (١٦٧١-١٨٣٠)، وقد عرفت المراحل الثلاث الاولى العديد من التطورات في التنظيمات الادارية، وكانت مرحلة الدايات اخر تطور طبيعي لهذه التنظيمات[٢]، حيث نقضت الجزائر في العقد الاول من القرن الثامن عشر عن نفسها وشائج السيطرة السياسية لاسطنبول، إلا انها بقيت الى حد ما اسيرة النظام الاجتماعي الذي توارثته عن الحكم العثماني، كما لم يكن الانفصال مكتملاً تماماً لأنه طوال تلك المدة، كانت الجزائر تحت سيطرة الحامية الانكشارية التي كانت تستقطب دورياً جنوداً من السواحل الاناضولية، وكان رئيسهم الداي من صنيعة ديوان الانكشارية ونادراً ما كان يموت ميتة طبيعية، وبالرغم من ان الجزائر كانت تشكل كياناً مستقلاً بالمصطلح السياسي منذ القرن الثامن عشر، إلا ان الروابط الاجتماعية والثقافية بالعثمانيين بقيت قوية ما دامت الحاشية تركية[٣]، ومع ذلك كانت للجزائر القدرة على امتلاك القرار في اعلان الحرب ومعاهدات السلم دون تدخل

الباب العالي، فقد كانت من اولى الدول التي اعترفت باستقلال الولايات المتحدة الامريكية عام ١٧٧٦[٤]، التي اعقبتها معاهدة سلام وصداقة بين الطرفين في عام ١٧٩٥، والتي جددت في عامي ١٨١٥-١٨١٦، ترافق ذلك مع الاعتراف بالجمهورية الفرنسية الاولى عام ١٧٩٣[٥] فضلاً عن عقد (١١) معاهدة مع هولندا، و (١٨) معاهدة مع انكلترا [٦]

ولعل ابرز ما كان يدل على الوجود العثماني في الجزائر عملياً هو النمط التركي للإدارة من ولاة وجيش وموظفون كبار من اصل تركي، ومراسيم رسمية كتبت باللغة التركية اضافة الى الالقاب التركية السائدة، وحتى عندما تتعرض هذه الولاية للتهديد من جانب الاوربيين فأنها لم تكن تتوانى عن طلب العون من السلطان العثماني، كما انها كانت تقدم لتركيا المساعدة العسكرية بناءً على طلب السلطان كما في حملة طرابلس عام ١٧٩٥، وكريت عام ١٨١٠، واليونان ١٨٢٢-١٨٢٧[٧]، ومع هذا فأن داي الجزائر الذي كان حتى مطلع القرن التاسع عشر يتلقى مرسوم تنصيبه من السلطان العثماني فأنه كان يحكم كسيد مطلق يعاونه (ديوان) يتألف من خمسة موظفين كبار من اصل تركي[٨]، وهم خازن الدولة العام (الخزناجي) ويقوم بدور وزير المالية في الوقت الحاضر، واغا المحلة (محله اغاسي) وهو قائد قوات الجيش البري بكامله حيث تتبع له فرق الانكشارية، وخوجه الخيل (آت خوجة سي) ويشرف على جميع الضرائب وصيانة اموال الدولة العمومية وتوزيع خيول النقل، وبيت المالجي وهو المكلف بالأشرف على حصر مواريث من يموت بغير وريث له لتكون خاضعة للخزينة العامة، و (وكيل الخرج) وهو المسؤول عن الشؤون البحرية والعلاقات الخارجية مع الدول الاجنبية والتسليح والذخيرة [٩].

وقد كانت ولاية الجزائر مقسمة على اربعة مقاطعات هي:

- **دار السلطان:** وهي مقاطعة ادارية توجد في الجزائر العاصمة ونواحيها، يوجد فيها مقر نائب السلطان العثماني او الداي، وتمتد من مدينة دلس شرقاً الى مدينة شرشال غرباً، ويحدها من الجنوب بايليك التيطري.
- **بايليك الشرق:** وتعد من اكبر المقاطعات الموجودة في الجزائر، حيث تمتد من الحدود الفرنسية شرقاً حتى بلاد القبائل الكبرى غرباً، ويحده من الشمال البحر المتوسط، ومن الجنوب الصحراء، وكانت مدينة قسنطينة عاصمة هذه المقاطعات.
- **بايليك الغرب:** وكانت عاصمتها مازمنا حتى عام ١٧١٠، ثم مدينة معسكر، وعندما استرجعت وهران من الاسبان عام ١٧٩٢ اصبحت عاصمة المقاطعة، وتمتد من الحدود المغربية غرباً الى ولاية التيطري شرقاً ومن البحر شمالاً الى الصحراء جنوباً، وتأتي في الدرجة الثانية من ناحية المساحة بعد ولاية قسنطينة .
- **بايليك التيطري:** وعاصمتها مدينة المدية وهي اصغر المقطعات الجزائرية يحدها من الشمال سهل المتيجة ومن الجنوب الصحراء[١٠].

ويدير هذه المقاطعات بايات (جمع باي) يعاونهم قائمقام، وعليهم أن يقدموا الى مدينة الجزائر وبتواريخ ثابتة محصول الغربية، وكل بكوية منها كانت مقسمة من حيث المبدأ الى (اوطان) يحكمها قادة اتراك، او من اهل البلاد، وفي الوقت نفسه كانت هناك مناطق بكاملها مستقلة تقريباً، ولا تشرف عليها سوى بعض حاميات، كما يلاحظ انتشار الوظائف البلدية المختلفة بما فيها وظائف النقابات الحرفية والبرانية (الغرباء عن المدينة) وهي في ايدي موظفي مثبتين يملكون وظائفهم ولكنها مؤجرة الى مأمورين[١١].

وبلغ عدد سكان الجزائر في اواخر العهد العثماني ما بين ثلاثة ملايين وثلاثة ملايين ونصف مليون عام ١٨٣٠[١٢]، وكان معظم سكان الجزائر من الحضر الاصليين والاندلسيين والاتراك والكراغلة (الذين من

اب تركي وام جزائرية)، وبعض اليهود والاسرى المسيحيين الذين حرروا وعمل اكثرهم بالحرف والتجارة، وقد عاش (٩٥%) منهم في الارياف معتمدين على الزراعة والرعي البسيط[١٣]، هذا وقد عرف عن المجتمع الجزائري قبل عام ١٨٣٠ بأنه مجتمع ريفي، حيث يضم (٩٠%) من سكانه في الريف، حيث انتشرت زراعة العنب والزيتون والتين فضلاً عن محاصيل الجنوب كالحبوب والكتان والتبغ وكذلك انتشرت تربية المواشي بأنواعها[١٤].

هذا في الوقت الذي استمرت فيه الصناعة بسيطة ويدوية وتعتمد على المواد الاولية الموجودة في الجزائر كأخشاب الغابات واصواف المواشي وعمل مناجم الحديد والرصاص والنحاس والفضة وصيد الاسماك والمرجان، وهي جميعها تزدهر في المدن الكبرى مثل الجزائر ووهران وتلمسان وقسنطينة وكان الحرفيون منخرطون في نقابات حسب التخصص وكل حرفة يشرف عليها امين[١٥].

أما فيما يتعلق بالتجارة فأن اغلب النشاطات التجارية كانت متمركزة في المدن، حيث كانت المبادلات التجارية المحلية بين سكان المدن والارياف، اضافة الى التجارة بين سكان الجزائر والدول المجاورة، واهم البضائع كانت هي الاقمشة والعقاقير والمجوهرات والصوف والتمور، وتجارة العبيد الذين يجلبون من افريقيا السوداء[١٦].

وقد شهد اواخر عهد الدايات اضطراباً لانتشار الرشوة والضرائب الباهضة مما ادى الى سخط الاهالي وحدوث هياج عام ضد الداي والسلطة العثمانية مما اضعف الجبهة الداخلية كثيراً في وقت كانت الجزائر تتعرض الى ضغوط الانكليز والفرنسيين، الا انها وبفضل القوة التي ما زال يتمتع بها الاسطول الجزائري استطاعت الصمود بوجه هذه التهديدات[١٧].

ثانياً: دوافع الاحتلال الفرنسي عام ١٨٣٠

لم تكن العلاقات الخاصة والمميزة، بين الجزائر وفرنسا حديثة العهد[١٨]، فقد ابرمت كلاً منهما ومنذ عام ١٦١٩ حتى عام ١٨٣٠ أي من تاريخ الاحتلال الفرنسي للجزائر (٥٧) معاهدة صداقة جزائرية–فرنسية، و المتتبع لتلك العلاقات الودية يجدها تعود الى القرن السادس عشر الميلادي، حينما طلب الملك فرانسوا الاول(Francois Ler) مساعدة الاسطول الجزائري مرتين، الاولى في عام ١٥٣٦ للدفاع عن ساحل ايروفونس، والثانية عام ١٥٣٤ للدفاع عن ساحل فرنسا الجزائري ضد اسبانيا، وجاء ضمن الاطار نفسه طلب الملك هنري الرابع (Henry IV) ملك فرنسا معونة الجزائر لتحرير مرسيليا من الاسبان عام ١٥٩٣[١٩]، وتماشياً مع نمط العلاقات المميزة بين عام ١٧٩٧ في تحطيم الحصار المفروض على فرنسا وتزويدها بالحبوب، لاسيما وانها البلد الوحيد الذي اتخذ لذلك الموقف من فرنسا آنذاك[٢٠]، وبالإمكان ملاحظة حجم التعامل المالي بين الطرفين عند معرفة مقداد الدين الفرنسي للخزانة الجزائرية الذي بلغ عام ١٨١٩ ثمان عشر مليون فرنك ذهبي[٢١].

وللغزو الفرنسي للجزائر دوافع عدة منها ما هو استراتيجي، وهو ما يتعلق بالموقع الاستراتيجي المهم للجزائر بالنسبة فرنسا للعبور من خلالها الى افريقيا من جهة ولباقي انحاء الوطن العربي من جهة اخرى[٢٢]، فقد نصح دي كيري (Dekerry) القنصل الفرنسي في الجزائر عام ١٧٨٢ حكومته في عهد الملك لويس السادس عشر(Louis XVl) بمهاجمة مدينة الجزائر والاستيلاء عليها، ولكن اوضاع فرنسا آنذاك لم تسمح بالقيام بمثل هذا العمل، ومع هذا فقد راودت هذه الفكرة بعد ذلك نابليون بونابرت(Napoleon Bonapart)، حيث فكر في الافادة من موقع الجزائر الاستراتيجي في حربه مع بريطانيا، ولاشك ان حصول فرنسا على

قاعدة بحرية في شمال افريقيا يؤدي الى تفوقها في الحوض الغربي للبحر المتوسط، وتهديد الخطوط البحرية البريطانية التي كانت تبحر بين الشرق والغرب، فأرسل لتنفيذ مشروعه في عام ١٨٠٨ وبعد اتفاق مع روسيا في معاهدة كريت على ان يكون احتلال الجزائر من نصيب فرنسا، بوتان(Bhoutan) من سلاح المهندسين السري الفرنسي في مهمة سرية لعمل خرائط لمدينة الجزائر والاقاليم المحيطة بها، والذي اضطر بعد اداء مهمته ونتيجة وقوه اسيراً لدى الانكليز الى اتلاف الخرائط والمذكرات واكتفى عند عودته الى باريس بكتابة تقرير ذكر فيه تسليح مدينة الجزائر مع تفضيل انزال القوات الفرنسية في منطقة سيدي فرج (٢٥) كيلو غرب الجزائر ثم الالتفات حولها من ناحية البر، ولكن المشروع لم ينفذ لانشغال نابليون بمقاومة التحالف الاوربي ضده[٢٣].

ومنها ما هو سياسي فقد خرجت فرنسا بعد الحروب النابليونية مضطربة سياسياً، خاصة وانها خسرت في القرن التاسع عشر اكثر مستعمراتها، وهو ما كرسه مؤتمر فينا في عام ١٨١٥، فأخذت فرنسا تحاول استعادة مكانتها الدولية باحتلالها للجزائر، وما شجعها على ذلك هزيمة الاسطول الجزائري الذي ارسل في عام ١٨٢٧ لمساعدة الاسطولين العثماني والمصري في حرب اليونان[٢٤]، اما الدافع السياسي الاخر فهو رغبة شارل العاشر(Charles X) ملك فرنسا في شغل اذهان الرأي العام الفرنسي بحرب خارجية تصرف انظار معارضيه عن الاستياء العام من سياسته المستبدة تجاه الجمهوريين والاحرار، تزامن ذلك مع تحريض الساسة الاوربيون في مؤتمر فينا عدا انكلترا لفرنسا للقيام بغزو الجزائر لأبعاد انظار فرنسا عن القارة الاوربية لما تشكله فرنسا من خطر لتفوقها العسكري وكثرة سكانها[٢٥].

ولا يمكن اغفال الدافع الذي لا يقل اهمية عن سابقه ، حيث تعهدت فرنسا للعالم الكاثوليكي بالعمل على نشر المسيحية بين سكان افريقيا وان تنشأ ما يعرف بـــ (افريقيا اللاتينية) ولا غرو في ذلك فشارل العاشر ملك فرنسا كان سليل لويس التاسع (Louis IX) الذي كان اسيراً في تونس في اعقاب حملة صليبية شنها على الشمال الافريقي في القرن الثالث الميلادي، فظل الهاجس الديني مستتراً منذ ذلك الوقت[٢٦]، حيث صرح قس القوات الفرنسية التي اعدت لاحتلال الجزائر بالقول "لقد فتحت فرنسا باباً للمسيحية في افريقيا"[٢٧].

ولعل الدافع الاكثر فاعلية في دفع فرنسا لغزو الجزائر يعود الى الدافع الاقتصادي، فقد كان انتقال النظام الرأسمالي في فرنسا الى المرحلة الصناعية يملي عليها الحاجة الشديدة الى اسواق جديدة لتصريف منتجاتها، كما يملي عليها الحاجة الى المواد الاولية التي تغذي الصناعة خاصة وان فرنسا قد فقدت خلال القرن الثامن عشر اهم مستعمراتها (كندا في شمال امريكيا، مصر في افريقيا)، ولما كانت الجزائر ذات علاقات اقتصادية جيدة مع فرنسا، حيث زودت الجزائر الاخيرة آبان حروب عهد الثورة الفرنسية وعهد القنصلية بالقمح والكتان لصنع حبال السفن، وبالخيول والقروض المالية[٢٨]، مما شجع السياسيون والبرلمانيون الفرنسيين لتنفيذ فكرة الاحتلال والتوسع الاستعماري، ومن هؤلاء الوزير الفرنسي تاليران (Talleyrand) الذي أشار في ٣ تموز عام ١٧٩٧ بشأن اقامة مستعمرات جديدة بالقول "ينبغي علينا ان نتحسس الحاجة للاستقرار في البلاد الدافئة، التي تتوفر فيها مساحات منتجة، وهذا ما نحن في حاجة اليه..."، ونجد الفكرة نفسها عند كوتن (Coton) عضو البرلمان الفرنسي الذي قال في آذار عام ١٨١٧ "ينبغي علينا ان نبحث عن مستعمرات لتوفير المواد الاولية لفرنسا، لأنها اليوم ضرورية جداً ..."[٢٩].

وفي ضوء ذلك نجد ان اغلب رجال السياسة كانوا على وفاق تام حول مشروع الاحتلال وكان ذلك واضحاً، لأهمية الاستيلاء على ارض الجزائر بالنسبة للسياسة الفرنسية تجاه شمال افريقيا آنذاك، فالجزائر

بموقعها الاستراتيجي وامكانياتها الاقتصادية كانت تراود ايضاً مشاعر اصحاب رؤوس الاموال والاوساط التجارية[٣٠]، وهكذا اتفق الاستعماريون والبرجوازيون على احتلال الجزائر واستغلال خيراتها ونقل الفائض من سكان فرنسا اليها، ولم تتردد عن الكشف عن حقيقة اهدافها، فعملت منذ البداية على استخدام وسائل فعالة لتحقيق الهدف فقد ركزت فرنسا على دعاية مفادها ان ارض الجزائر فارغة ويعمها التخلف، وهذا الخطاب هو الذي رسمه دعاة الاستعمار لإقناع الرأي العام الاوربي على اعتبار الحضارة الغربية مشروعاً حضارياً، يساعد الشعوب المتخلفة على الارتقاء الى درجة المدنية، طالما ان الاستعمار على حد تعبير البير بابيه (Albertpayet) يعد مشروعاً حين يحمل الشعب الذي يحمل كثيراً من الافكار والعواطف التي من شأنها ان تغني شعوباً اخرى، حينذاك لا يصبح الاستعمار حقاً فحسب بل هو واجباً"[٣١].

اذن ولما كانت القراءة الفرنسية للأوضاع العربية والاقليمية المحيطة بالجزائر على جانب كبير عن الصحة فمن جهة نجد ان الدولة العثمانية صاحبة السيادة الاسمية على الجزائر قد وهنت نتيجة حروبها مع روسيا ١٨٢٦–١٨٢٨، فقد اعتبر الباب العالي هذه الولاية مستقلة الى حد انه كان يرفض التدخل في شؤونها وكأنها لا تعنيه، ففي ١٧ آذار عام ١٨٣٠ ابلغت فرنسا الباب العالي انها سترسل جيشاً للجزائر ورغم ذلك لم يرسل الباب العالي اسطوله او جيشه للأخيرة[٣٢]، اما مصر فقد كانت سياستها في عهد محمد علي تقوم على مجاملة فرنسا وعدم استعدائها للحد من اطماع انكلترا في مصر، فضلاً عن حالة الضعف الداخلي الذي تعاني منه كل من تونس والمغرب الاقصى بما لا يسمح بتقديم اية مساعدة للجزائر لمواجهة الاحتلال الفرنسي[٣٣].

اتخذت فرنسا من حادثة المروحة مسوغاً لاحتلال الجزائر، ففي عيد الفطر الموافق ٢٩ نيسان عام ١٨٢٧ الح الداي حسين على القنصل الفرنسي دوفال(Duval) بأن تقوم حكومته بتسديد ما عليها من ديون للجزائر، فجاء رد القنصل بأن لا جدوى من الكتابة الى فرنسا، لأنه ليس في نية الحكومة الفرنسية تسديد ديونها، فغضب الداي وطلب من القنصل الخروج من البلاد، مشيراً له بمروحته التي لمست خد القنصل، وهو ما اعتبرته فرنسا اهانة للشرف الفرنسي وذريعة لإعلان الحرب على الجزائر[٣٤]، مما ادى الى قطع العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين وفرض فرنسا حصاراً بحرياً على مدينة الجزائر استمر ثلاثة اعوام، وهو ما دفع الداي الى تدمير المكاتب الفرنسية في عنابة، واطلاق المدافع على سفينة برلمانية فرنسية في آب عام ١٨٢٧، فأتخذ قرار التدخل العسكري الفرنسي في اواخر كانون الثاني عام ١٨٣٠[٣٥]، وتمت موافقة مجلس الوزراء الفرنسي المنعقد برئاسة ملك فرنسا نفسه في ٧ شباط من العام نفسه على ذلك القرار[٣٦]، فأرسل الفرنسيون الى الجزائر (١٠٠) سفينة حربية و(٥٠٠) سفينة مؤن وعتاد، وفي ١٤ حزيران عام ١٨٣٠ نزلت القوات الفرنسية المؤلفة من (٣٧) الف جندي[٣٧]، منطقة سيدي فرج، وبعد مقاومة استطاعوا دخول مدينة الجزائر في الخامس من تموز واستسلم الداي لقاء معاهدة تعهدت فرنسا فيها للسكان باحترام (حرياتهم، دينهم، املاكهم، تجارتهم، نسائهم)[٣٨] .

المبحث الثاني/ نشأة فكرة الادماج في السياسة الفرنسية ازاء الجزائر١٨٣٠–١٨٧٠

ترددت فرنسا كثيراً حول نظام الحكم الذي تنوي فرضه على الجزائر، هل تحفظ للجزائر وضعاً خاصاً ام تلحقها الحاقاً كاملاً بالأرض الفرنسية ام ستبقيها تحت احتلال عسكري، او اقرار الحكم المدني فيها وما زاد من هذا التردد هي التغيرات السياسية في نظام الحكم في فرنسا نفسها بين عامي (١٨٣٠–١٨٧٠)، حيث كانت فرنسا ذات نظام ملكي بين عامي (١٨٣٠–١٨٤٨)، ثم تغير النظام الى جمهوري بين عامي (١٨٤٨–

١٨٥٢)، ثم اصبحت فرنسا امبراطورية بين عامي (١٨٥٢-١٨٧٠)، ثم عادت جمهورية منذ عام ١٨٧٠، وبالطبع انعكست جميع التغيرات على السياسة الفرنسية في الجزائر[٣٩].

أولاً: نمط السياسة الفرنسية في الجزائر ١٨٣٠-١٨٤٨

من الجدير بالإشارة الى ان السياسة الفرنسية بين عامي (١٨٣٠-١٨٤٨)، قد استخدمت طابع الاعتقاد الفرنسي بأن احتلالهم للمناطق الساحلية، وخاصة لمدينة الجزائر هو ما يكفي لمد نفوذهم على جميع انحاء الجزائر[٤٠]، ولعل ذلك يعود للمعارضة الكبيرة في الجمعية الوطنية الفرنسية لعدم رضاها عن ازدياد النفقات العسكرية التي يتطلبها احتلال الجزائر، فجاء قرار فرنسا عام ١٨٣٤ بأن تعد الجزائر جزءاً من الممتلكات الفرنسية[٤١]، فقد نصت المادة الرابعة منه بأن الجزائر تحكم بمقتضى اوامر الملك، وعرف هذا النظام بـــ (نظام المراسيم)[٤٢]، وهذا ادحضته مقاومة الامير عبد القادر الجزائري الذي كانت له الزعامة الدينية بين عامي (١٨٣٢-١٨٤٧)، وما كرسته معاهدة (التافنا) عام ١٨٣٧ من اعتراف الامير باحتلال الفرنسيين للمدن الساحلية، مقابل اعتراف الفرنسيين بوجود حكومة جزائرية مستقلة تسيطر على ثلثي الجزائر[٤٣].

لم تظهر فكرة الاحتلال الشامل الا حينما تولى حكومة فرنسا المارشال سولت (Soult) الذي كان من انصار الاحتلال لإقليم الجزائر، فأرسل الجنرال بيجو (Bugeoud)[٤٤] عام ١٨٤٠ الى الجزائر لتنفيذ تلك السياسة، فأستطاع القضاء على مقاومة الامير عبد القادر الجزائري عام ١٨٤٧ باستسلام الاخير[٤٥]، ومن جهة اخرى لإرساء قواعد ما عرف بأسم (الاستعمار الرسمي) فالدولة عند بيجو اذا ارادت قيام حكم ثابت في اقليم خارجي لا يكفيها قهره عسكرياً بل لابد من نشر عنصرها فيه، وبالتالي يجب على الدولة ان تتولى بنفسها نقل المهاجرين وتوفير كل مستلزمات العيش مع تفضيله للعنصر العسكري فهم اولى بالانتفاع من سياسة الاستعمار الرسمي، بحجة انهم قادرون على حماية قراهم في بلد فتح حديثاً، ولاستغلال المزارع بصورة جماعية وهو ما تتطلبه المرحلة الاولى لاستغلال الارض، غير ان تلك السياسة قد اثبتت فشلها فمن (٨٠٠) جندي منحوا امتيازات الارض، لم يتبق منهم بعد نهاية عهد بيجو الا نحو (٦٠) جندي[٤٦].

ومن ذلك يتضح ان فرنسا لم تكن ذات سياسة استيطانية منظمة، فعلى الرغم مما بذله الفرنسيون من جهود لإسكان الاوربيون في الجزائر من فتح ابواب الهجرة للأوربيين من فرنسيين والمان واسبان وايطاليين، فأن عدد المستوطنين ظل ضئيلاً لم يزد حتى عام ١٨٣٩ عن (٢٥) الفاً، كان منهم (١١) الف فرنسي فقط[٤٧]، لكن ذلك الواقع تغير نسبياً بعد عام ١٨٤٠، حيث عدد المستوطنين من (٢٨) الف التي تعطي (١٠٩) الف في عام ١٨٤٨ كان مهم (٥٢) الفرنسي فقط، ويعود ذلك الى القوانين التي وضع اطارها بيجو بين عامي (١٨٤٤-١٨٤٦)، والتي اعطى فيها الحق للسلطات الفرنسية بمصادرة اراضي القبائل المناهضة للاحتلال، وكذلك الاراضي غير المعمورة والاراضي التي لا يستطيع اصحابها اثبات ملكيتهم لها قبل الاحتلال[٤٨].

ثانياً: تنامي فكرة الادماج في السياسة الفرنسية في الجزائر١٨٤٨-١٨٥٢

في ظل تغير الوضع السياسي في فرنسا عام ١٨٤٨، حيث شكلت حكومة جمهورية ثانية قامت على اكتاف الاشتراكيين الذين فشلت مشاريعهم في اقامة المصانع الاشتراكية في فرنسا، ولما قد عرف من ان سياسة الحكومات اليسارية الفرنسية في ميدان الاستعمار من انها اكثر خطراً من الحكومات اليمينية لأنها تعتمد على الطبقات الفقيرة التي تحتاج الى النشاط وليس على استغلال رؤوس الاموال في المستعمرات فقط، لذلك اتجه تفكيرهم الى التخلص من العمال بأرسالهم الى الجزائر[٤٩]، فأصدرت قانون الادماج

(Assimilation)[٥٠] في عام ١٨٤٨ حيث عدت الجزائر جزء متتم لفرنسا[٥١]، فقسمت الجزائر الى ثلاث مديريات هي الجزائر ووهران وقسطنطينة، واصبح للمستوطنين حق التمثيل في الجمعية الوطنية في باريس باعتبارهم يعيشون على ارض فرنسية، خاصة بعد أن اصبحت الدوائر المدنية الاساسية مثل (التعليم العام، القضاء، الكمارك، الشعائر الدينية) تابعة للوزارات المختصة بها في باريس[٥٢].

ومن جهة اخرى بذلت حكومة الجمهورية الثانية جهدها في مجاملة الجزائريين وعملت على نشر فكرة وجوب (حب الجزائريين)، وان من حق الجزائري ذلك على الاسرة الفرنسية وقد نجحت تلك السياسة نوعاً ما، فسويت مشكلة الاراضي المتنازع عليها عن تشكيل (لجنة المعادلات)، ويمكن تعليل هذا التوجه الى ان الاحزاب اليسارية التي سيطرت على الحكومة في بادئ الامر تميل الى فكرة الادماج لإيمانها بمثل معينة، حيث تعتقد ان من الخير للإنسانية ان تعم هذه المثل على جميع الشعوب دون تمييز لذلك نلاحظ تناقص اعداد المهاجرين الاوربيين الى الجزائر خلال عهد الجمهورية الثانية[٥٣].

وحتى قبيل زوال حكومة الجمهورية الى الجزائر القصيرة الحياة عام ١٨٥٢ تبين استحالة تنفيذ هذا المشروع لان المهاجرين يميلون الى سكن المدن، فضلاً عن قلة خبرتهم في العمل الزراعي لذلك ومع تمليكهم الارض بالمجان كان هناك اواخر عام ١٨٥١ نحو (٣٣) الف مستوطن يعملون في الزراعة من اصل (١٣١) الف اوربي، فبقي المنتج الحقيقي في الجزائر هو المزارع العربي[٥٤].

ثالثاً: الجزائر في ظل سياسة نابليون الثالث (Napoleon III) ١٨٥٢-١٨٧٠

اختطت السياسة الفرنسية في الجزائر توجهاً اخر مختلفاً عنما سبقه متأثراً بتوصيات نابليون الثالث الشخصية[٥٥]، الذي اوجد ما يعرف بالإمبراطورية الفرنسية (١٨٥٢-١٨٧٠)، والثانية (الحزب الكاثوليكي)، وكلا الفئتين كانا من انصار التوسع، لغرض تحقيق اهداف الاولى في احراز نصر عسكري يلفت الانظار في الساحة الدولية، واهداف الثانية في نشر الثقافة الفرنسية والتبشير بالدين المسيحي، هذا مع دافع اقتصادي يتمثل آنذاك بالرأسمالية الفرنسية التي تفضل استخدام اليد العاملة الجزائرية ذات الاجور المنخفضة في مشروعات الاستثمار والاستغلال، مقارنة بأجور الاوربيين في الجزائر[٥٦].

ومن جهة ثانية كان اعجاب نابليون الثالث بمظاهر الفروسية العربية عند زيارته للجزائر (١٨٦٠-١٨٦١) واعتقاده بأن العرب جنس نبيل، وانه بالإمكان جعل الجزائر مملكة عربية[٥٧]، وقد اوضح ذلك بقوله في رسالة له حول الجزائر في ٢٦ شباط عام ١٨٦٣ "ان الجزائر ليس مستعمرة خالصة ولكنها مملكة عربية"، وذلك رغبة منه في جعل كل ما يجمع الجزائر بفرنسا هو شخص نابليون الثالث[٥٨].

كل هذه الاعتبارات ساهمت في اتخاذ نابليون تشريعات جديدة فيما يخص الجزائر وكان من اهم هذه التشريعات هو قانون عام ١٨٦٣ الذي انهى الاستعمار الرسمي وسياسة حصر القبائل التي بدأت في عهد بيجو، فقد عمد هذا القانون على تحويل ملكية القبائل الى ملكيات قروية ثابتة[٥٩].

وضمن هذا السياق جاء منع حكومة نابليون الثالث عام ١٨٦٤ عملية منح الحكومة الاراضي للمستوطنين وجعل الشراء الحر هو الوسيلة لانتقال الملكية في الجزائر[٦٠].

وهنا يمكن الاشارة الى الناحية الاجتماعية والثقافية في الجزائر، فقد عمدت حكومة نابليون الى اصدار قانون ١٤ تموز عام ١٨٦٥، الذي ينص على منح الحق للجزائريين من مسلمين ويهود ان يصبحوا مواطنين فرنسيين بشرط اتباعهم قانون الاحوال المدني الفرنسي، ومنه قانون الاحوال الشخصية اذا طلبوا ذلك، وفتح ابواب الوظائف بما فيها العسكرية للجزائريين واعتبار جميع المستوطنين والجزائريين دون استثناء رعايا

فرنسيين[٦١]، كما اوصى الامبراطور ايضاً بإعادة تشكيل المحاكم الاسلامية وبتوسيع التعليم العام وفتح مدارس اسلامية عليا[٦٢].

وفي المقابل اخذت حكومة نابليون الثالث على عاتقها تشجيع الشركات الرأسمالية الكبرى على اخذ امتيازات في ساحات شاسعة من الاراضي، خاصة بعد اخضاعها لبلاد القبائل الجزائرية عام ١٨٥١، وسيطرتها على الغابات في هذه المنطقة، وقد تمت الموافقة على انشاء (٥٠) شركة رأسمالية للمشاركة في اعمال الاستيطان والتعمير، وبهذا انتقلت حركة الاستيطان من الجهود الفردية الى الجهود الجماعية المدعومة برساميل ضخمة، فتمكنت من توزيع اكثر من (٥٠) الف هكتار خلال عشر سنوات[٦٣]، وتم تفضيل هذه الشركات الرأسمالية لأنها قادرة على انشاء مشاريع الري والطرق دون الاتكال على الحكومة التي كانت تستخدم الايدي العاملة الجزائرية ذات الاجور المنخفضة[٦٤].

ومما يلفت الانتباه ان بالرغم من توقف سياسة الاستيطان الريفي الذي فرض عليه حد اقصى للتوسع، فقد استمرت حركة الاستيطان بشكل مطرد فبين عامي (١٨٦١-١٨٦٤) أنشأت (١١) قرية جديدة وأنشأت فقط في عام ١٨٧٠ (١١) قرية[٦٥].

تراجعت حكومة نابليون الثالث عن سياستها تجاه الجزائر قبيل سقوطها ومجيء الجمهورية الثالثة للحكم في فرنسا[٦٦]، خاصة وانها لم تتخذ خطوات عملية لتنفيذ تشريع عام ١٨٦٣، وخلاصة القول ان نابليون الثالث لم يفعل شيئاً ملموساً وجدياً لصالح الجزائريين [٦٧].

المبحث الثالث

-تصاعد ونهاية سياسة الادماج الفرنسية ١٨٧٠-١٩٠٠: جرياً مع الاتجاه العام لتطور الاحداث في السياسة الفرنسية في الجزائر كان المستوطنون اول من فرح بسقوط الامبراطورية الثانية، لاسيما بعد ان استخدمت حكومة الجمهورية الثالثة سياسة تتفق ومطامح المستوطنين، حيث كان اول ما استخدمه من اجراء هو سحب السلطة من يد العسكريين وتسليمها الى المدنيين من المستوطنين[٦٨]، وتواصل هذا الاتجاه بمحاولة هذه الحكومة تطبيق النظم اليسارية في فرنسا على الجزائر وهو ما يعرف بسياسة الادماج[٦٩]، التي سادت منذ عام ١٨٧٠ والتي كانت من اهم اهدافها تهدير اعداد كبيرة من الفرنسيين والاستيلاء على الاراضي وتوزيعها عليهم وربط مصيرهم بوجود الاستعمار نفسه[٧٠]، فجاء تشريع عام ١٨٧٦ الذي انهى حكم الجيش، والحق المنطقة الساحلية بالوزارات المختلفة في باريس، فقد جعلت الجزائر مقاطعة فرنسية، وهذا يجعل كل المستوطنين يتمتعون بجميع القوانين والحقوق السياسية التي يتمتع بها الفرنسيون، علاوة على امتيازاتهم الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، كل ذلك على حساب الجزائريون اللذين لا تكون امامهم فرص الحياة الا بالهجرة خارج الجزائر او بالنزوح جنوباً[٧١].

تتأكد هذه الحقيقة عند قراءة اجراءات الحكومة الفرنسية، ففي عام ١٨٧٠ اصدرت تشريعاً ينص على منح الجنسية الفرنسية لجميع جنود الجزائر مع انهم ليسوا من اصل اوروبي[٧٢]، فضلاً عن سن قانون عنصري عرف بأسم (قانون الاهالي) (Lecode de Lingene)[٧٣]، ومعناه انه في حال اصبحت هناك جملة من الافعال التي لا يعاقب من يقوم بها اذا كان اوروبياً وبعقوبة شديدة قد تصل حتى الاعدام اذا كان عربياً وحتى ما ادخل عليه من تعديل بين عامي (١٨٨٢-١٨٩٠)، فأنه جاء بما يحمل على تشديد العقوبة وتقليل الضمانات الممنوحة للسكان الجزائريين[٧٤].

والى جانب ذلك بحثت الحكومة الفرنسية افضل السبل للتغلب على مشكلة قلة العنصر الفرنسي بين المستوطنين في الجزائر مقارنة بالعنصر الاوروبي، عن طريق منح الحكومة الفرنسية النازحين من سكان الالزاس واللورين الى فرنسا يعد ضم هاتين المقاطعتين الى المانيا ملكيات زراعية في الجزائر[٧٥]، تقدر بـــ(١٠٠) الف هكتار من الاراضي الخصبة، ومع هذا نجد ان من اصل (١١٨٣) عائلة لم تستقر في الاراضي سوى (٣٨٧) عائلة، مما دفع بالاستيطان الرسمي الاتجاه نحو مزارعي جنوب فرنسا والى فرنسي الجزائر، ذلك ناجحا" ونتج عنه انشاء اكثر من (١٩٧) قرية بين عامي (١٨٧١-١٨٨٢) وسكنها حتى عام ١٨٨٢ ما يقارب (٣٠) الف نسمة[٧٦].

وضمن السياق نفسه عمدت الحكومة الفرنسية على تنشيط ما يعرف بـــــ(الاستيطان الحر) عن طرق قانون عام ١٨٧٣، الذي عرف بـــــ(قانون المستوطنين) او قانون (Warnier)[٧٧]، والقانون المتمم له في عام ١٨٨٧، ويرمي الى تفكيك الشيوع وتسهيل انتقال اراضي الجزائريين الشركاء في الملكية[٧٨]، حيث تم استغلال بنود القانون التي تنص على انه للشريك في الملكية عقارية شارع الحق في ان يطالب شركاءه بتحديد ملكيته والزمت هؤلاء الشركاء ببيعها، وهو ما يعني تسهيل عملية المضاربة على اراضي الجزائريين لان معظم اراضيهم هي مشاعات لأسر كبيرة، وبهذا انتقلت (٤٠%) من ملكيات الجزائريين الى ايدي الاوروبيين حتى عام ١٨٨٩[٧٩]، حيث توقف العمل بهذا القانون في عام ١٨٩٠ لكثرة المخالفات التي رافقت تنفيذه[٨٠].

وعليه فأن الاستيطان الفرنسي استطاع ان يحصل في اقل من ثلاثين عاماً أي بين عامي (١٨٧١-١٨٩٨) ما يقارب مليون هكتار، في الوقت الذي لم يحصل فيه بين عامي (١٨٣٠-١٨٧٠) الا على (٤٨١،٠٠٠) هكتار، وتزامن هذا مع ازدياد اقل سرعة في عمل سكان الريف الاوربيين فقد ارتفع العدد من (١١٩٠٠٠) نسمة عام ١٨٧١ الى (٢٠٠٠٠٠) نسمة، اما الاستيطان في المدن فقد سار بموازاة الاستيطان الريفي لكن بوتيرة اكثر بقليل لاجتذابه اجانب من جميع الجنسيات، فبلغ عدد المهاجرين (٢٦٠٠٠٠) مهاجر اوربي بين عامي (١٨٧٠-١٩٠٠)[٨١].

وفي حقيقة الامر ورغم كل ما بذلته الحكومة الفرنسية لاتباع سياسة الاستيطان الرسمي وتجنيس اليهود الا انها لم تحقق نجاحاً واضحاً، حتى تم تغيير هذا الواقع في عام ١٨٨٩ عن طريق فرض الجنسية الفرنسية بقوة القانون على الاشخاص المولودين في الجزائر من ابويين اجنبيين، ما لم يطلب عند بلوغه سن الرشد الاحتفاظ بجنسيته الاصلية[٨٢]، وبذلك احرزت الجنسية الفرنسية تفوقاً عددياً، ففي عام ١٨٨٦ كان عدد الفرنسيين (٢١٩٠٠٠)، وعدد الاجانب (٢١١٠٠٠)، وفي عام ١٨٩٦ كان عدد الفرنسيين (٣١٨٠٠٠) منهم (٥٠٠٠٠) متجنس وعدد الاجانب (٢١٢٠٠٠)[٨٣]، ومغزى هذا انه بدءاً منذ عام ١٨٩٦ بدأ جيل جديد يولد في الجزائر يحمل الجنسية الفرنسية على اختلاف تصولهم.

وعلى الرغم من هذه الاعتبارات لم ينجح التجنيس القانوني في ادماج الاجانب اجتماعياً في البيئة الفرنسية، واحتفظوا بتقاليدهم الخاصة لكن بفضل لغة التعليم والثقافة الفرنسية تكونت لهؤلاء المستوطنين كيان لا يعود الى وطنهم الام وليس الى فرنسا ايضاً، فكانوا يدعون بأنهم جزائريون على اعتبار السكان الاصليين للجزائر ليسوا قومية بل هم مجرد مسلمين[٨٤].

وعلى العموم فاذا كانت سياسة الدمج التي اتبعتها الحكومة الفرنسية في الجزائر قد حققت بعض النجاح في اغلب الميادين بين عامي (١٨٧٠-١٨٩٨) فهي لم تطبق على الجزائريين باعتبارهم فرنسيين، بل طبقت

سياسة الاخضاع عليهم، فبالإضافة الى (قانون الاهالي) وضعت الحكومة الفرنسية نظاماً خاصاً عرف بنظام ادارة المستعمرات الذي من اهم اوجهه ما يعرف بقانون (التبعية الاهلية) الذي صدر في عام ١٨٨١، وما يحمله من سلسلة من العقوبات غير المألوفة في القانون العام، فحددت فيه (٤١) مخالفة خاصة بالجزائر، حتى جرى تعديله الى (٢١) مخالفة في عام ١٨٩٠ وكانت الغاية منه هي احتفاظ الحكام الاداريين بالصلاحيات الممنوحة للضباط كي يقضوا بدون رقابة على انتفاضات القبائل التي لم تخضع بعد، واستمر تجديد هذا القانون دورياً منذ عام ١٨٨١ حتى عام ١٩٢٧[٨٥].

ولإرساء هذه السياسة سحبت السلطات الفرنسية منذ عام ١٨٧٣ جميع القضايا بما فيها القضايا العقارية من المحاكم الاسلامية فلم يبق لها الا النظر في القضايا المدنية وقضايا الاحوال الشخصية، خاصة بعد انشاء ما يعرف بمحاكم (قضاة الصلح) الفرنسية التي انيط بها النظر في جميع القضايا[٨٦]، فخفض تدريجياً عدد محاكم القضاء الشرعي من (١٨٤) محكمة في عام ١٨٧٣ الى (٦١) محكمة عام ١٨٨٠[٨٧].

وعلى صعيد اخر نجد ان سياسة الجمهورية الثالثة ازاء الشؤون الدينية كانت قائمة على التسامح حيث اطلقت الحرية الدينية، الا ان التعليم الديني لم يحظ بالقبول، وذريعة سياسة الدمج حددت المدارس القرآنية ومدارس الزوايا، واغلق البعض منها، وحتى تم منع اداء فريضة الحج في بعض الاحيان وبحجج مختلفة، فتمخض عن هذه السياسة تراجع معرفة الجزائريين باللغة العربية الفصحى اذ كانت لا تدرس[٨٨].

واستأثرت مكونات الشعب الجزائري الرئيسة من العرب والبربر بحصة وافرة من الاجراءات الادارية التي اكدت ضمناً على سيادة فرق تسد، استناداً الى وجهة النظر الفرنسية من ان البربر واكثريتهم من سكان جبال القبائل يعدون اقل اندماجاً لان (اسلامهم سطحي، كما يقال وهم اعداء فطريون للعرب)، فتم تطبيق القوانين الفرنسية على البربر[٨٩].

وعمدت ايضاً الى فرض النظام الضريبي المزدوج على الجزائريين الذي يشمل مع الضرائب العربية، فرض الضرائب الفرنسية المباشرة وجميع الرسوم والضرائب غير المباشرة، وابقي هذا النظام الضريبي حتى عام ١٩١٩ الذي الغيت فيه الضرائب العربية، كما عمدت الى تغيير يخص اسماء المدن والقرى واوجدت سجلاً مدنياً في عام ١٨٨٢ يهدف الى تزويد الجزائريين بالقاب جديدة[٩٠].

ومن الاهمية بمكان الاشارة الى الجهود الفرنسية في محاربة التعليم والثقافة العربية عند الجزائريين، فمن اصل (٣٦) مدرسة ابتدائية عربية–فرنسية ومعهدان عربيان–فرنسيان و(٣) مدارس دينية اسلامية، تناقص العدد فلم يبق في عام ١٨٨٢ سوى (١٦) مدرسة[٩١].

بلغت سياسة الادماج اقوى مراحلها منذ صدور قانون الحاق الجزائر ادارياً بفرنسا عام ١٨٨١، الذي اصبحت بموجبه كل ادارة في الجزائر تابعة لوزارة مختصة في باريس، ومع استمرار الانتقادات الموجهة له من قبل المختصين في شؤون الاستعمار في باريس على اعتبار ان المشاكل الجزائرية تحتاج الى حل سريع ولا يمكن اخضاعها للروتين في المكاتب الفرنسية[٩٢]، كما ان المستوطنين عارضوا من الاساس هذه السياسة، هذا خوفاً على مصالحهم بالدرجة الاولى (بالرغم من انه لم يكن يقصد بها الادماج بالفعل، فهي لم تخرج عن اطار محاولة ادماج الجزائريين من اصل اوربي في فرنسا...)[٩٣]، كما ان المستوطنين لم يشعروا آنذاك بوجود خطر داخلي يهدد امنهم لهذا فضلوا اتباع النظام اللامركزي في الجزائر حتى يكون لهم نفوذا اقوى في ادارة الجزائر[٩٤]، فاستخدموا قوتهم الاقتصادية المستجدة للضغط السياسي على الحكومة الفرنسية[٩٥].

كما أن حكومة الجمهورية الثالثة بدأت الترويج لفكرة خلق نخبة اجتماعية وثقافية في الجزائر تكون أداة لتنفيذ سياستها الادماجية، لذلك اتجهت الى نشر التعليم والثقافة الفرنسية فضلاً عن العمل العسكري والتشريع القانوني، وتم لها ذلك عبر ادخال ابناء العوائل الجزائرية الميسورة للمدارس الفرنسية[٩٦]، وقد شكلت لهذا المشروع لجنة خاصة برئاسة جول فيري (Jules Ferry)[٩٧] في عام ١٨٩٢ بعضوية سبعة نواب من مجلس الشيوخ الفرنسي ركز على ضرورة الالمام بأوضاع الجزائر عامة مع نشر التعليم والثقافة الفرنسية [٩٨] .

اعلنت الحكومة الفرنسية عن فشل تلك السياسة الادماجية ومنذ عام ١٨٩٤ بالرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها لترسيخها وانجاحها، لذلك انشأت "مجلس اعلى للجزائر" من ستين عضواً، منهم ستة عشر عضواً فقط من الجزائريين، فتمكن بذلك المستوطنون خاصة بين عامي ١٨٩٦-١٩٠٠ من الوصول الى درجة بالغة من الحكم الذاتي، إذ اصبحت الجزائر وحدة منفصلة تختلف عن المقاطعات الموجودة في فرنسا[٩٩]، باعادة الادارات الى حكومة الجزائر التي جعل على رأسها حاكم عام مدني، بأستثناء ثلاث ادارات بقيت مرتبطة بباريس وهي التعليم والقضاء والشؤون الدينية للمستوطنين، اما الشؤون الدينية للجزائريين فكانت مرتبطة بالحاكم العام [١٠٠].

الخاتمة

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات من الممكن توضيحها بالنقاط ادناه:

- كانت الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي تتمتع بما يعرف بالحكم الذاتي حتى وهي تابعة اسمياً للدولة العثمانية، فيحق لها عقد المعاهدات والاتفاقيات الدولية والاعتراف باستقلال الدول، مع الاحتفاظ بالمظاهر العثمانية التي تركت اثرها في الجانب الاداري والاجتماعي والاقتصادي والثقافي في الجزائر.
- للاحتلال الفرنسي غايات ودوافع مختلفة منها دينية وسياسية وعسكرية واهمها الاقتصادية.
- من الملاحظ ان فرنسا لم تكن على دراية تامة بأفضل الاساليب السياسية الواجب اتباعها بعد احتلالها للجزائر فنجدها في المدة بين ١٨٣٠-١٨٤٨ تتبع اسلوباً عسكرياً ركز على فرض السيطرة على الساحل الجزائري دون التوغل في الداخل الجزائري.
- ظهرت فكرة "الادماج" عندما تولى الاشتراكيون السلطة في باريس عام ١٨٤٨ بما يعرف بالجمهورية الثانية، تحت غطاء نشر التحضر والمدنية بين الجزائريين لأسباب انسانية وكان السبب الحقيقي هو اقتصادي لجعل الجزائر مصدراً للمواد الاولية وسوقاً لتصريف المنتجات الفرنسية، والاهم من هذا كله هو التخلص من البطالة بإيجاد فرص عمل للفرنسين والأوربيين عبر توزيع الملكات الزراعية مجاناً او بأسعار رمزية، وتقديم كل الدعم المالي والاداري لهم على حساب المواطن الجزائري.
- تراجعت سياسة "الادماج" في عهد الامبراطور نابليون الثالث لتحل محلها اللجوء الى الاستثمار الرأسمالي في الجزائر بدعم الشركات الحكومية والخاصة والمختلطة لاستثمار الملكيات الزراعية الواسعة والغابات.
- شهدت سياسة "الادماج" انتعاشاً ودبت الحياة فيها مرة اخرى، خلال عهد الجمهورية الثالثة ١٨٧٠-١٩٤٠، اثر سنها التشريعات القانونية والسياسية والادارية والاقتصادية والثقافية والدينية والاجتماعية التي تعمل على ربط الجزائر بفرنسا كإحدى المقاطعات الفرنسية التي تنتظم وتتبع تلك التشريعات، والتي لم تكن اكثر من واجهة تستتر ورائها ممارسات كرست حقيقة تعامل السلطات الفرنسية مع الجزائريين على انهم مواطنين من الدرجة الثانية وهم على ارض وطنهم مقارنة بالمستوطنين الفرنسين والأوربيين.

- عملت السلطات الفرنسية وعلى اختلاف وبمختلف مراحل الحكم في فرنسا على تشجيع الهجرة الى الجزائر وتسهيل ذلك بتقديم الدعم المادي والمعنوي، لتعمل على تكوين جيل من المستوطنين الفرنسين والاوربيين جزائري المولد ولكنه فرنسي الجنسية، وبالتالي تغيير الهوية الوطنية للجزائر العربية والمسلمة. وكانت هذه من اهم واخطر وسائل الادماج، فضلاً عن تكوين جيل جزائري موالي لفرنسا من خلال ادخال ابناء العائلات الجزائرية الميسورة الحال للمدارس الفرنسية في الجزائر وبالتالي نشر الثقافة والمبادئ الفرنسية وترسيخها عند الجزائريين .

- ان سياسة الادماج الرسمية التي اتبعتها الجمهورية الثالثة لم ترق للمستوطنين في الجزائر الذين اضحى لهم ثقلهم في بعض المدن الجزائرية لما في ذلك من تحديد لسلطاتهم ونفوذهم بالجزائر، مع ابقاء التبعية لفرنسا ايضاً.

- فشلت سياسة "الادماج" بالرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها فرنسا لإنجاحها وترسيخها في نهاية القرن التاسع عشر، وذلك لرفض الجزائريين والمستوطنين لها، ولكن العامل الاهم لفشلها انه يمكن ادماج شعب يمتلك كل مقومات دولة مستقلة من تاريخ ودين ولغة وثقافة وتقاليد مع دولة اخرى لا تمت له بأية صلة وتختلف جذرياً عنه، فكان مصير تلك السياسة الفشل واعطاء السلطات الفرنسية حزمة من القوانين اعطت للمستوطنين ما يشبه الحكم الذاتي نهاية القرن التاسع عشر.

الهوامش

١- حزب الشعب الجزائري، دولة الجزائر قبل عام ١٨٣٠، الجزائر، (د.ت)،ص١٦؛ لمزيد من التفاصيل عن الاخويين بربوسا ينظر: محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار النفائس، بيروت، ١٩٨١، ص ص ٢٣٠-٢٣٥؛ وينظر: اسماعيل احمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث، الرياض، ١٩٩٥، ص ص٦٧-٧٠.

٢- محمود حسان الهندي، الحوليات الجزائرية تاريخ المؤسسات في الجزائر من العهد العثماني الى عهد الثورة فالاستقلال، مطابع الجمعية التعاونية، دمشق،١٩٩٧، ص٩٧.

٣- ثريا فاروقي ودونالد كوراترت واخرون، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ترجمة: قاسم عبده قاسم، المجلد الثاني (١٦٠٠-١٩١٤)، دار المسار الاسلامي، بيروت، ٢٠٠٧، ص٣٨١.

٤- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية ١٩٦٢، دار المدار الاسلامي، بيروت، ٢٠٠٥، ص٥٦.

٥- محمد البجاوى، الثورة الجزائرية والقانون، دار اليقظة العربية، دمشق،١٩٦٥، ص٣٩.

٦- مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبيل ١٨٣٠، ج١، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، ١٩٨٥، ص١٤.

٧- نينل الكسندر وفنا دولينا، الامبراطورية العثمانية وعلاقتها الدولية في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، ترجمة: انور محمد ابراهيم، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص٣٩-٤٠.

٨-شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: يحيى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٢، ص١٢.

٩- لمزيد من التفاصيل عن التنظيم الاداري في عصر الدايات ينظر: محمود احسان الهندي، المصدر السابق، ص ص٤٩-٦٠.

١٠-عمار بوحوش، المصدر السابق، ص٦٣.

١١-شارل روبير اجيرون، المصدر السابق، ص١٢.

١٢-ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في اواخر العهد العثماني(١٧٩٢-١٨٣٠)، ط٢، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٥، ص٤١.

١٣-بشير بلاح، تاريخ الجزائر(١٨٣٠-١٩٨٩)،ج١، دار المعرفة، الجزائر، (د.ت)، ص٣٠.

١٤-صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي(١٥١٤-١٨٣٠)، دار هومة للطباعة والنشر، ٢٠٠٧، ص ص ٣٣٥-٣٣٦؛ عماد حودة، الجزائر بوابة التاريخ (لما قبل التاريخ الى ١٩٦٢)، دار المعرفة، الجزائر، ٢٠٠٦، ص٢٤٤.

١٥-صالح عباد، المصدر السابق، ص٢٤٧.

١٦-عماد عمورة، المصدر السابق، ص٢٤٩.

١٧-جعفر عباس حميدي، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص١٦٦.

١٨-كلودين ريالو وبول يالطا، سياسة فرنسا في البلاد العربية، ترجمة: كامل فاغور ونخلة قريقر، دار القدس، لبنان، (د.ت)، ص٤٢.

١٩-حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي، الجزائر مشكلة دولية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٧، ص١١. لمزيد من التفاصيل ينظر: اسماعيل احمد ياغي، المصدر السابق، ص٧٠.

٢٠-مسعود مجاهد، الجزائر عبر الاجيال، (د. م)، (د.ت)، ص١٩.

٢١-د.ك.و، ديوان مجلس السيادة، رقم الاضبارة ١/ ٢، رقم التصنيف ٤١١/٢٣٢ ط، و. (٧٢)، سفارة الجمهورية العراقية في كراجي بتاريخ ٦/٣/ ١٩٥٨، ص١٣٣.

٢٢-نازلي معوض احمد، العلاقات بين الجزائر وفرنسا (من اتفاقيات ايفيان الى تأميم البترول)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ١٩٧٨،ص٣٦.

٢٣-جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ص١٦٧-١٦٨.

٢٤-لمزيد من التفاصيل عن حرب اليونان ينظر: محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص ص٤١١-٤٢١.

٢٥-حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي، المصدر السابق، ص ص١٤-١٥؛ فيليب رفله، جمهورية الجزائر سياسياً واقتصادياً وطبيعياً، مكتبة الانكلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٦، ص١٤٧.

٢٦-فيليب رفله، المصدر السابق، ص١٤٨؛ مسعود مجاهد، انهيار خطط الاستعمار الفرنسي بالجزائر، المطبعة العمومية، دمشق، ١٩٦٠، ص ص٨٢-٨٣.

٢٧-صلاح العقاد، محاضرات عن تطور السياسة الفرنسية في الجزائر، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٥٩،ص٥.

٢٨-مسعود مجاهد، اضواء على الاستعمار الفرنسي للجزائر، دار المعارف، القاهرة، (د.ت)، ص٢٠؛ حمدي حافظ ومحمد الشرقاوي، المصدر السابق، ص ص١٣-١٤.

٢٩- Ch. R.Agron. Frenc, colmialejl ouparti colonial, Paris.1978, pp.7-11.

٣٠- Ch. Agulien, Marseilleet Al question d Alger a la vieille de la conquete, inrevue, Africaine. 1919,pp.58-61.

٣١- R. cite par Giradet, Lidee Colona leem France de 1871 a, 1962, Paris, latable ronde, 1972, p.264.

٣٢-نينل الكسندروفنا دولينا، المصدر السابق ، ص ص ٣٩-٤٠.

٣٣-كان لضعف الدولتين الحسينية في تونس والشريفية في المغرب الاقصى ما يعوقها عن حفظ الامن الداخلي فيها، فكيف تمدان يد المساعدة للجزائر. للمزيد ينظر: مسعود مجاهد، الجزائر عبر الاجيال، ص٦٩.

٣٤- حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي، المصدر السابق، ص١٢.

٣٥-شارل روبير اجيرون، المصدر السابق، ص١٤.

٣٦-محمد فريد بك، المصدر السابق، ص٤٤٧.

٣٧-نينل الكسندر وفنا دولينا، المصدر السابق، ص٣٩.

٣٨-شارل روبير اجيرون، المصدر السابق، ص١٥.

٣٩-اسامة صاحب منعم، سياسة الجزائر النفطية ١٩٦٢-١٩٧٩ (دراسة تاريخية)، اطروحة دكتوراه غيلا منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية،٢٠١٣،ص٤٤.

٤٠-احمد حسن الباقوري واخرون، مغرب الاستعمار الفرنسي، دار المعارف، القاهرة، (د.ت)، ص٤٤.

٤١-جوان جليسي، ثورة الجزائر، ترجمة: عبد الرحمن صدقي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٥٩، ص١٥.

٤٢-د. ك. و، وثائق البلاط الملكي، ملف المغرب العربي، رقم الاضبارة ٥/ ٦، رقم التصنيف ٣١١/٤٨١٩، و. (٧٢)، ص١١٧.

٤٣-صلاح العقاد، المصدر السابق، ص ص ٧-١٤.

٤٤-بيجو: توماس روبير بيجو (Thomas Begcaud de la Piconnerie) المعروف بالدوق دي زلي، ولد في ١ تشرين الأول عام ١٧٨٤ في ليويج، توفي في باريس بالكوليرا في ١٠ حزيران عام ١٨٤٩، رقي الى رتبة مارشال فرنسا في ٣١ تموز عام ١٨٤٣، حارب قبل مجيئه الى الجزائر في اسبانيا واشتهر هناك بالعنف، حكم الجزائر بين عامي ١٨٤٠-١٨٤٧، اطلق المؤرخون على فترة حكمه بالجزائر ما يعرف بـــ (المدخنة) لاستخدامه الدخان في خنق اللاجئين الجزائريون الى الكهوف. لمزيد من التفاصيل ينظر: ويكبيديا (الموسوعة الحرة) .Or.wikipeda.Org.wiki

٤٥-احمد حسن الباقوي واخرون، المصدر السابق، صص ٤٥-٤٧.

٤٦-صلاح العقاد، المصدر السابق، ص ص١٧-١٨.

٤٧-حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي، المصدر السابق، ص٢٦؛ شارل روبير اجيرون، المصدر السابق، ص ص٤١-٤٢.

٤٨-صلاح العقاد، المصدر السابق، ص ص ١٨-١٩؛ ألان سافاري، ثورة الجزائر، ترجمة: نخلة كلاس، مطابع ادارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي، الجزائر، ١٩٦١، ص٢٩. لمزيد من التفاصيل، ينظر: شارل روبير اجيرون، المصدر السابق، ص ص٤١-٤٤.

٤٩-احمد حسن الباقوري واخرون، المصدر السابق، ص٤٧.

٥٠-الادماج : في معناه اللغوي والسياسي يعني التماثل بين المستعمر والدولة الاصل في نظام الحكم والتسوية بينهما، وهو ما فشلت فيه فرنسا في الجزائر. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد محمد حسنين، الاستعمار الفرنسي من القرن ١٦ الى عهد ديغول والجمهورية الخامسة، دار النصر، القاهرة، ١٩٦١، ص٣٥.

٥١-المصدر نفسه، ص٣٥٢.

٥٢-صلاح العقاد، المصدر السابق، ص ص ٢٠-٢١؛ شارل روبير اجيرون، المصدر السابق، ص٤٧.

٥٣-مسعود مجاهد، الجزائر عبر الاجيال، ص١٤٠؛ صلاح العقاد، المصدر السابق، ص٢١.

٥٤-احمد حسن الباقوري واخرون، المصدر السابق، ص٤٨.

٥٥-نابليون الثالث: هو ابن لويس بونابرت ملك هولندا (١٨٠٨-١٨٧٣) قضى صباه وشبابه في سويسرا والمانيا، حاول مرتين (١٨٣٦-١٨٤٠) المناداة لنفسه امبراطوراً على فرنسا ففشل وحكم عليه بالسجن مدى الحياة عام ١٨٤٠، لكنه نمكن من الفرار وعاد لتحقيق ثورة شباط ١٨٤٨، وانتخب عضواً في الجمعية الوطنية ثم رئيساً للجمهورية الثانية، حتى اعد انقلاباً عام ١٨٥١، وحصل على لقب (امبراطور فرنسا) باستفتاء للشعب، تميز عهده بالنشاط الاقتصادي والتوسع الصناعي والمغامرات الاستعمارية، اشترك في حرب القرم، ثم أسر من قبل القوات الروسية في معركة سيدان عام ١٨٧١، فثارت باريس وتم خلعه وتوفي في منفاه بانكلترا . لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، لبنان للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨١، ص١٨١٣.

٥٦-احمد حسن الباقوري، المصدر السابق، ص ص٤٨-٤٩.

٥٧-شارل روبير اجيرون، المصدر السابق، ص٦٠.

٥٨-المصدر نفسه، ص٦٠؛ صلاح العقاد، المصدر السابق، ص٢٥.

٥٩-صلاح العقاد، المصدر السابق، ص٢٥.

٦٠-المصدر نفسه، ص٢٥.

٦١-مع ملاحظة ان الرعوية غير المواطنة اذ لا تكسب مثل المواطنة الحقوق المدنية والسياسية في الداخل. لمزيد من التفاصيل ينظر: صلاح العقاد، المصدر السابق، ص٢٦؛ وينظر: جوان جيلسبي، المصدر السابق، ص ص٣٢-٣٤.

٦٢- لمزيد من التفاصيل ينظر: شارل روبير اجيرون، المصدر السابق، ص ص٦٥-٦٦.

٦٣-محمود احسان الهندي، المصدر السابق، ص ص١١٧-١١٨.

٦٤-صلاح العقاد، المصدر السابق، ص ص٢٤-٢٥.

٦٥-شارل روبير اجيرون، المصدر السابق، ص٦٦.

٦٦-سقطت الامبراطورية الثانية بعد هزيمة الجيش امام الجيش البروسي عام ١٨٧٠ وتم أسر الامبراطور نابليون الثالث الذي بقي اسيراً لمدة سبعة أشهر، وتم تشكيل الجمهورية الثالثة ١٨٧٠-١٩٤٠ في فرنسا.لمزيد من التفاصيل ينظر: حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، مطبعة القصبة، الجزائر، ص ص ٢٣-٢٤.

٦٧-صلاح العقاد، المصدر السابق، ص٢٧.

٦٨-شارل روبير اجيرون، المصدر السابق، ص ص ٣٩، ٥٣.

٦٩-صلاح العقاد، المصدر السابق، ص ٣٠.

٧٠-يسري عبد الرزاق الجوهري، الجزائر بلد المليون شهيد، دار الطلبة العرب، لبنان، ١٩٦٩، ص٣٠.

٧١-صلاح العقاد، المصدر السابق، ص ٢٩؛ عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٧٩، ص ٧٦.

٧٢-احمد حسن الباقوري واخرون، المصدر السابق، ص ٦٢.

٧٣-مصطفى طلاس وبسام العسلي، الثورة الجزائرية، دار الشورى، بيروت،١٩٨٢، ص٤٦.

٧٤-محمود احسان الهندي، المصدر السابق، ص ص ١١٢-١١٣.

٧٥-صلاح العقاد، المصدر السابق، ص٣٠.

٧٦-شارل روبير اجيرون، المصدر السابق، ص٨٦.

٧٧-اكتسب هذا القانون اسمه من اسم مشرعه الفرنسي August Hubert Warnier، الذي ولد عام ١٨١٠م، ودرس الطب وعمل جراحاً، ثم شغل مناصب عسكرية ما بين ١٨٦٣-١٨٦٦، وعين والياً على الجزائر في عام ١٨٧٠ ، ثم نائباً عن مقاطعة الجزائر في الجمعية الوطنية الفرنسية عام ١٨٧١، ساهم بفاعلية في وضع نظام الملكية العقارية في الجزائر سيما هذا القانون المعروف بأسمه . للمزيد من التفاصيل ينظر: Foucon Narisse, Live dor de Algerie, Edition,Paris,1988,pp.371-377.

شارل روبير اجيرون، المصدر السابق، ص٨٨.

٧٨-صلاح العقاد، المصدر السابق، ص ٣٢.

٧٩-شارل روبير اجيرون، المصدر السابق، ص ٨٨.

٨٠- المصدر نفسه، ص ص ٨٨-٨٩.

٨١-جوان جليسبي، المصدر السابق، ص ١٨.

٨٢-شارل روبير اجيرون، المصدر السابق، ص٩٣.

٨٣-صلاح العقاد، المصدر السابق، ص٣١.

٨٤-شارل روبير اجيرون، المصدر السابق، ص ص ١٠٤-١٠٥.

٨٥-محمود احسان الهندي، المصدر السابق، ص١١٢.

٨٦-شارل روبير اجيرون، المصدر السابق، ص١٠٦.

٨٧-المصدر نفسه، ص١٠٧.

٨٨-المصدر نفسه، ص ص ١٠٧-١٠٩؛ لمزيد من التفاصيل: محمد المختار العرباوي، مواجهة النزعة البربرية واخطارها الانقسامية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢،ص ص٧-٨.

٨٩-المصدر نفسه، ص ص١٠٧-١٠٩.

٩٠-شارل روبير اجيرون، المصدر السابق، ص١١٢.

٩١-صلاح العقاد، المصدر السابق، ص ص ٣٤-٣٥.

٩٢-علي الشلقاني، ثورة الجزائر، دار النديم، القاهرة، ١٩٥٦، ص١٢٢.

٩٣-صلاح العقاد، المصدر السابق، ص ص٣٥-٣٧.

٩٤-جوان جليسبي، المصدر السابق، ص١٩.

٩٥-حميد عبد القادر، المصدر السابق، ص ص ٢٣-٢٤.

٩٦-جول فرانسوا فيري: ولد عام ١٨٣٢، بدأ حياته صحفياً ثم محامياً، عين عام ١٨٧٩ وزيراً للاشغال العمومية، ثم وزيراً مكلفاً للشؤون الخارجية منذ عام ١٨٨٣، كان من اشد انصار الحركة التوسعية، توفي عام ١٨٩٣. للمزيد من التفاصيل ينظر: كريمة حوامد، دور الجامعة في التنشئة السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنه، ٢٠٠٩، ص١٠٦.

٩٧-حميد عبد القادر، المصدر السابق، ص ص ٢٣-٢٤.

٩٨-جوان جليسبي، المصدر السابق، ص ٢٠، ٣٥.

٩٩-صلاح العقاد، المصدر السابق، ص٣٧؛ محمود احسان الهندي، المصدر السابق، ص١٠١.

المصادر

اولاً: الوثائق العربية

د.ك.و.،وثائق البلاط الملكي، ملف المغرب العربي، رقم الاضبارة ٦/٥، رقم التصنيف ٣١١/٤٨١٩، و.(٧٢).

د.ك.و.،ديوان مجلس السيادة، رقم الاضبارة ٢/١،رقم التصنيف ٤١١/١١/٢٣٢، و.(٧٢)، سفارة الجمهورية العراقية في كراجي بتاريخ ١٩٥٨/٦/٣.

ثانياً: المصادر العربية والمعربة

احمد حسن الباقوري واخرون، مغرب الاستعمار الفرنسي، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

اسماعيل احمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث، الرياض، ١٩٩٥.

الان سافاري، ثورة الجزائر، ترجمة: نخله كلاس، مطابع ادارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي، الجزائر، ١٩٦١.

بشير بلاح، تاريخ الجزائر(١٨٣٠-١٩٨٩)، ج١، دار المعرفة، الجزائر، (د.ت).

ثريا فاروقي ودونالد كواترت واخرون، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ترجمة: قاسم عبده قاسم، المجلد الثاني(١٦٠٠-١٩١٤)، دار المسار الاسلامي، بيروت، ٢٠٠٧.

جعفر عباس حميدي، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢.

جوان جليسبي، ثورة الجزائر، ترجمة: عبد الرحمن صدقي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٥٩.

حزب الشعب الجزائري، دولة الجزائر قبل عام ١٨٣٠، الجزائر، (د.ت).

حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي، الجزائر مشكلة دولية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٧.

حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، مطبعة القصبة، الجزائر، (د.ت).

شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: يحيى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٢.

صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي (١٥١٤-١٨٣٠)، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر، ٢٠٠٧.

صلاح العقاد، محاضرات عن تطور السياسة الفرنسية في الجزائر، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، ١٩٥٩.

عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٧٩

ـــــــــــ التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية ١٩٦٢، دار المدار الاسلامي، بيروت، ٢٠٠٥.

علي الشلقاني، ثورة الجزائر، دار النديم، القاهرة، ١٩٥٦.
عماد عموره، الجزائر بوابة التاريخ (لما قبل التاريخ الى ١٩٦٢)، دار المعرفة، الجزائر، ٢٠٠٦.
فيليب رفله، جمهورية الجزائر سياسياً واقتصادياً وطبيعياً، مكتبة الانكلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٦.
كلوديون ريالو وبول يالطا، سياسة فرنسا في البلاد العربية، ترجمة: كامل فاغور ونخله قريقر، دار القدس، لبنان، (د.ت).
محمد البجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، دار اليقظة العربية، دمشق، ١٩٦٥.
محمد المختار العرباوي، مواجهة النزعة البربرية واخطارها الانقسامية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.
محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار النفائس، بيروت، ١٩٨١.
محمد محمد حسنين، الاستعمار الفرنسي من القرن ١٦ الى عهد ديغول والجمهورية الخامسة، دار النصر، القاهرة، ١٩٦١.
محمود احسان الهندي، الحوليات الجزائرية، تاريخ المؤسسات في الجزائر من العهد العثماني الى عهد الثورة فالاستقلال، مطابع الجمعية التعاونية، دمشق،١٩٩٧.
مسعود مجاهد، انهيار خطط الاستعمار الفرنسي بالجزائر، المطبعة العمومية، دمشق، ١٩٦٠.
ـــــــــ، اضواء على الاستعمار الفرنسي للجزائر، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).
ـــــــــ، الجزائر عبر الاجيال، (د.م)، (د.ت).
مصطفى اطلاس وبسام العسلي، الثورة الجزائرية، دار الشورى، بيروت، ١٩٨٢.
مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبيل ١٨٣٠، ج١، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة،١٩٨٥.
نينل الكسندروفنا دولينا، الامبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، ترجمة: انور محمد ابراهيم، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩.
ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في اواخر العهد العثماني ١٧٩٢-١٨٣٠، ط٢،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٥.
بارلي معوض احمد، العلاقات بين الجزائر وفرنسا (من اتفاقيات ايفيان الى تأميم البترول)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ١٩٧٨.
يسرى عبد الرزاق الجوهري، الجزائر بلد المليون شهيد، دار الطلبة العرب، لبنان، ١٩٦٩.

ثالثاً: المصادر باللغة الفرنسية

Ch. Agron, Frenc, Colnialejlouparti colonial, Paris, 1978.
Ch. Agulien, Marseilleet Aquestion de Alger a lavieille de conquered , inrevue, Africaine, 1919.
Foucon Narisse, live dor de Algerie, Edition, Paris,1988.
R.,cite par Giradet, lidee colona leem France de 1871-1962, Paris, latable ronde, 1972.

رابعاً: الرسائل والاطاريح

اسامة صاحب منعم، سياسة الجزائر النفطية ١٩٦٢-١٩٧٩ (دراسة تاريخية)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣.
كريمة حوامد، دور الجامعة في التنشئة السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة لخضر، باتنه، ٢٠٠٩.

خامساً: الموسوعات

محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، لبنان للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨١.

الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)، على الموقع: Wikipedia. Org/wiki/